

المؤشرات الرئيسية، 2009-2012

2012	2009	مجموع الإنفاق العام على البحوث الزراعية
463.0	372.9	مليون جنيه مصري (بالأسعار الثابتة لعام 2005)
471.0	379.3	مؤشر تكافؤ القوى الشرائية (PPP) (مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005)
24%		النمو الإجمالي
2012	2009	مجموع عدد الباحثين الزراعيين في القطاع العام
8,419.7	6,490.3	مكافئ الوقت الكامل للباحثين (FTEs)
30%		النمو الإجمالي
2012	2009	كلفة البحوث الزراعية
0.44%	0.42%	الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي
133.31	101.62	عدد الباحثين حسب مكافئ الوقت الكامل لكل 100,000 مزارع

ملاحظة: الاختصارات، التعاريف، وملخص حول مؤسسات البحث والتطوير الزراعي متوفر في الصفحة الرابعة.

تعمل مراكز البحث في مصر حالياً تحت مظلة وزارة البحث العلمي – المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث العلمية، وتهدف الى تنسيق الأنشطة البحثية.

نما الإنفاق على البحث الزراعي والتطوير بنسبة الربع تقريباً خلال الفترة -2009-2012، ويقود هذا الإنفاق بشكل رئيسي ارتفاع المصروفات ذات العلاقة بالرواتب، تبعتها التعاقد مع عدد كبير من الكوادر البحثية في مركز البحوث الزراعية في تلك الفترة.

يعتبر نظام البحث والتطوير الزراعي في مصر من أكبر أنظمة البحوث في العالم من حيث الى حجم القوى البشرية، اذ يبلغ عدد الباحثين الزراعيين 8,400 باحث زراعي حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين - غالبيتهم من المؤهلين لدرجة الدكتوراه. ويقوم مركز البحوث الزراعية، مؤسسة البحث والتطوير الزراعي الرئيسية في مصر بتوظيف ثلاثة أرباعهم.

التركيب الهيكلي للباحثين 2012



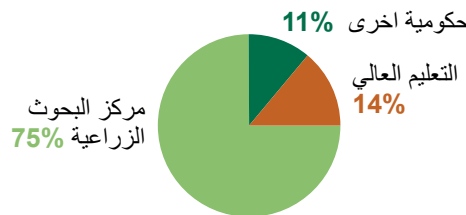
عدد الباحثين حسب الدرجات العلمية (حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)

5,692.2 دكتوراه

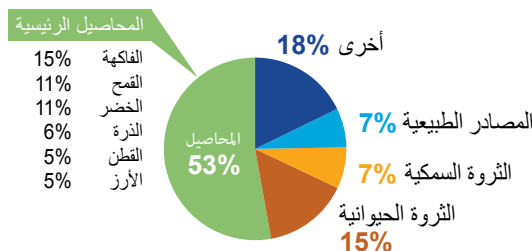
1,849.0 ماجستير

878.5 بكالوريوس

معلومات مؤسسية، 2012



المجالات البحثية، 2012



ملاحظة: تتضمن المحاصيل الرئيسية تلك التي تقع في مصب اهتمام ما لا يقل عن 5% من مجموع باحثي المحاصيل، بينما ركز 47% من باحثي المحاصيل على محاصيل أخرى.

الموارد المالية، 2012

مخصصات الإنفاق
87% الرواتب
3% تكاليف التشغيل والمشاريع
10% الاستثمارات الرأسمالية
مصادر التمويل
62% الحكومة
4% المانحون وبنوك التنمية
35% مبيعات السلع/ الخدمات

ملاحظة: اعتمدت هذه النسب على بيانات مركز البحوث الزراعية فقط.

بالرغم من توظيف ما يقارب 5,700 باحث من المؤهلين من حملة درجة الدكتوراه حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين، إلا أن هؤلاء الباحثين غير موزعين بكفاءة عبر القطر أو عبر التخصصات والمجالات البحثية، ولا تدفع لهم مخصصات مجزية، إضافة إلى نقص التمويل الكافي لإجراء البحوث العلمية القابلة للتطبيق. علاوة على ذلك، بالرغم من تدفق تعاقدات وتعيينات جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة كبيرة من الباحثين يقتربون من سن التعاقد.

تؤكد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة نحو عام 2030 لوزارة الزراعة على تطوير الموارد البشرية العاملة في البحث الزراعي والتطوير والإرشاد. كما يقوم مركز البحوث الزراعية حالياً بعملية تأسيس برنامج تدريبي منظم لكافة الكوادر العاملة. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة حديثاً على زيادات في الرواتب ونظام الحوافز والإداء لكلاهما مركز البحوث الزراعية والعلماء العاملين في الجامعات، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على تحفيز الكوادر البحثية.

خطوات لاستدراك الاسئلة حول نوعية مؤهلات درجة الدكتوراه على المستوى المحلي

يملك نظام البحث الزراعي في مصر مجموعة كبيرة جداً من الباحثين الزراعيين من حملة درجة الدكتوراه؛ في الحقيقة، توظف مصر باحثين من حملة درجة الدكتوراه المؤهلين ما يفوق بقية الدول الأفريقية مجتمعة. ويعتبر مؤهل درجة الدكتوراه الأساس لفرض التميز والتحفيز ضمن نظام الخدمة المدنية في مصر، لكن يبقى السؤال حول نوعية برنامج الدكتوراه مقارنة بالمعايير الدولية.

ومن المشجع أن الحكومة المصرية أدركت هذه القضايا واتخذت خطوات لتحسين الوضع. ويتم حالياً تنفيذ مشروع تحسين التعليم العالي الممول من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار (2000-2017). يسعى المشروع إلى إرساء الأساس لنظام تعليم جديد من خلال اصلاح تشريعي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وتأسيس آليات تأكيد الجودة والنوعية المستقلة وأنظمة متابعة. تشمل الأهداف الرئيسية للمشروع توسيع القدرات العلمية الزراعية للبلد، وتعديل نظام الحوافز الحالي بالاعتماد على الجدارة بدل الأقدمية. لكن يبقى التحدي باستقطاب والمحافظة على مجموعة كبيرة من الباحثين الزراعيين المؤهلين بنظام رواتب مجزية. حيث يعمل الباحثين المصريين والاساتذة المؤهلين في دول الخليج العربي وأوروبا وأمريكا الشمالية؛ أما العاملين في مصر فانهم يضطرون للبحث عن مصادر دخل اضافية لتلبية احتياجاتهم. وعلى سبيل المثال، غالبية أساتذة الجامعات لا يضعون البحث ضمن أولوياتهم على المدى الطويل، وبدلاً من ذلك فانهم يخصصون أوقات فراغهم للتعليم في الجامعات الخاصة أو العمل في الاستشارات ذات المردود العالي.

بالمقارنة مع العديد من الدول النامية الكبيرة، تمتلك مصر مجموعة كبيرة جداً من الباحثين الزراعيين. فعلى سبيل المثال، فإن عدد الباحثين حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين لكل مليون مزارع أعلى بأربعة أضعاف مقارنة بالبرازيل أو تركيا، وأكثر من 30 ضعف العدد في الهند. وبالرغم من عدم وجود مؤشر عالمي لهذا النوع من النسب، فإن هنالك زيادة غير متناسبة في عدد الباحثين في مصر، خاصة وأنها تعتمد على عدد محدود من الاتجاهات التي أنتجها نظام البحث في مصر مقارنة بالدول الأخرى.

الدولة	مكافئ الوقت الكامل للباحثين الزراعيين	مكافئ الوقت الكامل للباحثين لكل مليون من السكان	مكافئ الوقت الكامل للباحثين لكل 100,000 مزارع
مصر	8,420	104.4	133.3
تركيا	3,009	40.7	38.5
الهند	11,217	9.4	4.2
البرازيل	5,376	28.6	44.1
نيجيريا	2,688	16.4	21.9

ملاحظة: البيانات المتعلقة بمصر وتركيا لعام 2012، وبيانات نيجيريا لعام 2011، وبيانات الهند لعام 2009، وبيانات البرازيل لعام 2006. من المهم ملاحظة أن بلدان مثل البرازيل والهند توظف عدد كبير من الفنيين المؤهلين الذين لم يتم إدراجهم في هذه البيانات لانهم رسمياً غير مصنّفين على أنهم باحثين.

مقارنة المؤشرات الرئيسية بين الدول

حصة حملة شهادة الدكتوراه - 2012
(العدد حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)

النمو بعدد الباحثين، 2012-2009

العدد الكلي للباحثين - 2012
(العدد حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)

68%



30%

8,419.7

مصر

23%



16%

593.4

الجزائر

35%



1%

272.3

الأردن

42%



17%

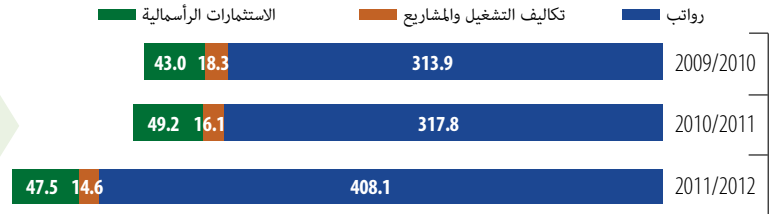
3,009.4

تركيا

هناك حاجة إلى مستويات عالية من استدامة التمويل الحكومي، ليس فقط للرواتب، وإنما أيضاً للنفقات التشغيلية والرأسمالية. كما يجب على الحكومة أن توفر بيئة سياسية تمكن من جذب تمويل القطاع الخاص من خلال حوافز إعفاءات الضرائب والإصلاحات التنظيمية. أخيراً، يحتاج مركز البحوث الزراعية إلى تعزيز التوعية بين كوادره حول فرص التمويل المتاحة من خلال المؤسسات الدولية وتوفير التدريب للباحثين في مجال تطوير وتقديم مقترحات المشاريع.

ان تخصيص ما يقارب 90% من انفاق مركز البحوث الزراعية للمصاريف ذات العلاقة بالرواتب، أبقي نسبة محدودة من الموارد المالية لتمويل تكاليف اجراء البحوث اليومية والصيانة وتحديث البنية التحتية للبحث والتطوير والمعدات. في الماضي، لعب المانحون دور هام في تمويل مثل هذه النفقات، لكن ثورة عام 2011 أدت إلى انخفاض ملموس في مساهمات الممولين.

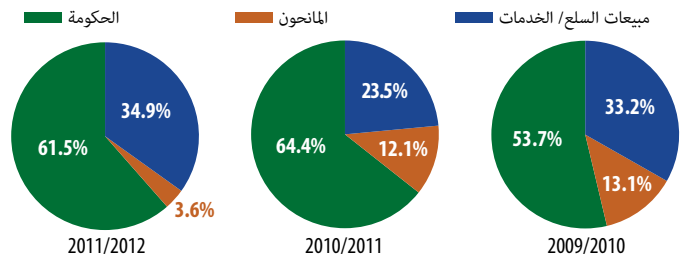
إنفاق مركز البحوث الزراعية حسب فئة التكاليف، 2009/2010 – 2011/2012



مليون جنيه مصري (المعدلة حسب التضخم، سنة الأساس = 2005)

ارتفع إنفاق مركز البحوث الزراعية بنسبة 25% خلال الفترة 2009-2012، لكن هذا النمو في الانفاق بشكل كامل كان نتيجة زيادة المصاريف ذات العلاقة بالرواتب، تبعها زيادة كبيرة في عدد الباحثين الذين تم توظيفهم. واجهت البرامج البحثية لمركز البحوث الزراعية تواجه نقص حاد في التمويل: حيث حصلت تكاليف التشغيل والبرامج على حصة صغيرة جداً (وتناقصت) من مجموع انفاق مركز البحوث الزراعية خلال الفترة 2009-2012.

مصادر تمويل نفقات غير الرواتب لمركز البحوث الزراعية



يتم تمويل فاتورة مصروفات رواتب مركز البحوث الزراعية بشكل كامل من الحكومة المصرية، التي تشكل تقريباً 60% من مجموع النفقات. ويقوم مركز البحوث الزراعية بتوليد نسبة كبيرة من التمويل داخلياً من خلال مبيعات البذور واللقاحات والخدمات مثل الفحوص المخبرية والمساعدة الفنية. وبشكل تقليدي، فإن الممولين مثل الاتحاد الأوروبي، إيطاليا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة، البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة تلعب دور كبير في تمويل بحوث المركز، لكن مصادر التمويل هذه تقلصت بشكل ملموس في عام 2011.

ضعف الاستثمار في البحث الزراعي والتطوير

استثمرت مصر في عام 2012 فقط 0.44% من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي في البحث والتطوير الزراعي الذي يقل بنسبة كبيرة عن نسبة 1% الحد الأدنى الموصى بها من قبل الأمم المتحدة والشراكة الجديدة لتطوير إفريقيا. وتشكل مصروفات الرواتب لعدد هائل من العلماء وكوادره الدعم نسبة كبيرة من موازنة البحث والتطوير الزراعي للبلد، لتبقى نسبة ضئيلة من الموازنة لتغطية التكاليف المستمرة للبرامج البحثية وتطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية والأجهزة والمعدات للبحث الزراعي والتطوير.

وتعتبر المبادرات الحديثة وتشمل إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام 2007، وصندوق تطوير العلوم والتكنولوجيا - صندوق البحوث التنافسية الذي يوفر حوالي 200 مليون جنيه مصري سنوياً لبرامج البحوث الزراعية وغير الزراعية - اشارات لالتزام الحكومة المتزايد تجاه العلوم والتكنولوجيا. ولا تزال هناك حاجة للمزيد من التمويل وبشكل كبير للتصدي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في مصر. ان مرور ثلاثة عقود من الإهمال يستلزم الوقت والالتزام والتغيير الملموس في الاتجاهات الثقافية والسياسية في تشغيل الجامعات ومراكز البحوث وضمن النظام التعليمي بشكل اوسع والقطاع الخاص.

مقارنة المؤشرات الرئيسية بين الدول

الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، 2012

نسبة النمو في الإنفاق الإجمالي 2009-2012

اجمالي الإنفاق في عام 2012 (مليون بالأسعار الثابتة 2005)

0.44



24%

471.0

مصر

0.21



19%

81.7

الجزائر

1.84



-5%

32.3

الأردن

0.51



0%

406.3

تركيا

نبذة عامة حول هيئات البحوث الزراعية في مصر

تقوم خمسون مؤسسة بحثية في مصر بالعمل في مجال البحث والتطوير الزراعي. يعتبر مركز البحوث الزراعية - مركز شبه مستقل ويقع مقره في القاهرة وتديره وزارة الزراعة- المركز الأكبر في البلاد. إن الهيكل التنظيمي لمركز البحوث الزراعية مركب ويشمل 16 معهد بحثي، 8 مختبرات مركزية، 56 محطة بحثية (تشمل 10 محطات بحثية إقليمية)، 23 إدارة بحثية تنتشر عبر البلاد. قامت هذه الوحدات عام 2012 بتوظيف ما مجموعه 6,308 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين والتركيز على عدة مجالات بحثية تشمل المحاصيل، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية والموارد الطبيعية. كما يعمل مركز البحوث على توفير خدمات الإرشاد الزراعي. ومن المؤسسات البحثية الرئيسية التي تعمل في مجال البحث الزراعي والتطوير، المركز القومي للبحوث (يوظف 363 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين) الذي يلعب دور هام في بحوث المحاصيل، الطب البيطري، الغذاء والتغذية، (إضافة إلى إجراء بحوث غير زراعية بنسبة جيدة)، والمركز القومي لبحوث المياه (يوظف 207 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين) الذي يركز على البحوث ذات العلاقة بالمياه، ومركز بحوث الصحراء (يوظف 369 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين) ويركز أنشطته على بحوث المصادر المائية، وإدارة التربة، والإنتاج النباتي، والثروة الحيوانية في منطقة سيناء والصحراء. يساهم قطاع التعليم العالي بنسبة الخمس من مجموع قدرات البحث الزراعي والتطوير (حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)، والجامعات الرئيسية في هذا المجال هي جامعة الإسكندرية (191 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)، جامعة القاهرة (108 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)، جامعة المنوفية (99 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين)، وجامعة قناة السويس (95 باحث حسب مكافئ الوقت الكامل للباحثين). ويقوم القطاع الخاص بدور محدود في إجراء البحث الزراعي والتطوير بالرغم من أن شركة الرواد (بيونيير) مؤسسة هامة في تربية الذرة وعباد الشمس.

إجراءات البيانات ومنهجيات عمل مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية

- ▶ استخلصت معظم بيانات هذه النشرة من مسوحات أولية، وفي نفس الوقت تم استخدام بعض البيانات التي تم جمعها من مصادر ثانوية أو تقديرها في بعض الأحيان.
- ▶ تضم بحوث القطاع العام الزراعية بحوث الهيئات الحكومية وهيئات التعليم العالي والمؤسسات غير الربحية.
- ▶ تعتمد مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية في احتساب بيانات الموارد البشرية والمالية على مكافئ الوقت الكامل للباحثين، والتي تأخذ بعين الاعتبار الوقت الفعلي المبذول بالعمل على البحوث دون النشاطات الأخرى.
- ▶ قدمت مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (ASTI) البيانات المالية بالعملة المحلية لسنة 2005 المبينة على تكافؤ القوة الشرائية بالدولار لسنة 2005 إذ إن تكافؤ القوة الشرائية يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة بشكل أفضل من الطريقة التقليدية لأسعار الصرف، وذلك بسبب القدرة على مقارنة حزمة أوسع من الأسعار المحلية عوضاً عن البضائع والسلع المتاجر بها دولياً.
- ▶ قامت مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية بتقييم اتفاق قطاع التعليم العالي على البحوث بسبب صعوبة فصلها عن النفقات الأخرى للقطاع.
- ▶ ملاحظة: بسبب تقريب الكسور المنوية ممكن أن يزيد مجموع النسب المنوية عن 100%.



للحصول على معلومات إضافية حول إجراءات البيانات ومنهجيات مؤشرات العلوم

والتكنولوجيا الزراعية (ASTI) يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.asti.cgiar.org/methodology وللحصول على معلومات حول البحث

والتطوير الزراعي في مصر يُرجى زيارة الموقع التالي:

www.asti.cgiar.org/egypt

الاختصارات المستخدمة في النشرة

- الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (AgGDP)
- مركز البحوث الزراعية (ARC)
- مركز بحوث الصحراء (DRC)
- منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (FAO)
- مكافئ الوقت الكامل للباحثين (FTEs)
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (HCST)
- الشراكة الجديدة لتطوير أفريقيا (NEPAD)
- المركز القومي للبحوث (NRC)
- المركز القومي لبحوث المياه (NWRC)
- البحث والتطوير (R&D)
- صندوق تطوير العلوم والتكنولوجيا (STDF)

50 مؤسسات عامة

مؤسستين حكوميتين 29



مؤسسات تعليم عالي 21



للحصول على قائمة كاملة بأسماء الهيئات المشمولة بقواعد بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا

الزراعية (ASTI) في مصر، يُرجى زيارة الموقع التالي:

www.asti.cgiar.org/egypt

ملخص حول مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية و المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومركز البحوث الزراعية

بعملها من خلال تحالفات تعاونية مع العديد من الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال البحث والتطوير، تعتبر مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية مصدراً شاملاً وموثوقاً لتوفير المعلومات حول أنظمة البحث والتطوير في مختلف الدول النامية. وتعمل مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية تحت قيادة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية العضو في المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الذي يعمل على توفير الحلول على مستوى السياسات المبينة على البراهين من أجل استدامة التخلص من الجوع وسوء التغذية وتقليل الفقر. يعتبر مركز البحوث الزراعية مؤسسة شبه مستقلة تعمل في مجال البحث والإرشاد الزراعي تحت مظلة وزارة الزراعة. وتركز بحوثها على مواضيع المحاصيل، والثروة الحيوانية، والثروة السمكية، والموارد الطبيعية.

تشكر مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومركز البحوث الزراعية كافة الهيئات المشاركة بالبحث والتطوير الزراعي ومساهماتهم في جمع البيانات وإعداد هذه النشرة. كما تقدم مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الشكر والامتنان لمؤسسة بيل وميليندا غيتس لدعمهم السخي لعمل المبادرة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، ولاتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لإدارته عملية جمع البيانات. تم إعداد هذه النشرة كجزء من مخرجات المبادرة، ولم تخضع لمراجعة الأقران، وتعود الآراء إلى معدّي النشرة ولا تعكس بالضرورة سياسات وآراء المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أو مركز البحوث الزراعية.

حقوق التأليف والنشر © 2015 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومركز البحوث الزراعية. يمكن استخدام أجزاء من هذه الوثيقة بدون اشتراط الحصول على الموافقة لكن لا بد من الإشارة إلى المصدر، أي المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أو مركز البحوث الزراعية. فيما يجب الحصول على الموافقات من أجل إعادة النشر عن طريق التواصل مع البريد الإلكتروني التالي: ifpri-copyright@cgiar.org